

جرى التأكيد على هذا الانسجام او التوافق بين الموقفين الامريكى والاسرائيلى فسي الملاحق السرية لاتفاق سيناء ، حيث تعهدت الولايات المتحدة لاسرائيل بعدم الاعتراف بـ م.ت.ف ، او التفاوض معها اذا لم تعترف باسرائيل ، كما تعهدت لها ايضا بعدم اشراك م.ت.ف في مؤتمر جنيف الا باتفاق كل الاطراف التي دعيت اصلا للمؤتمر بما فيهم اسرائيل «١٩» اما وثيقة ساوندرز التي اثارت بعض الضجيج في الاوساط الاسرائيلية عند صدورها ، فقد اعتبرت شبه معدومة ، بعد التوضيحات التي ادلى بها كيسنجر عقب صدور الوثيقة اضافة الى ان الوثيقة لم تأت بجديد فيما يتعلق بالموقف الامريكى الا اشارتها الى اهمية ومركزية المسألة الفلسطينية في تسوية النزاع العربي - الاسرائيلي ، وهي اشارة لا تثير ذلك القدر من التقاوت او التباين بين الموقفين الاسرائيلي والامريكى . اما الحلول التي تذكرها الوثيقة للمسألة الفلسطينية ، فهي الحلول اياها التي تحبذها اسرائيل ، والتي يقف على رأسها الاستمرار في اعتبار الاردن الطرف المفاوض المعقول والممكن بصدد تقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة «٢٠» .

ان الاتفاق الاسرائيلي - الامريكى بصدد تنشيط الدور الاردني كما اعلن عنه رابين بعد زيارته للولايات المتحدة ، يؤكد ان لا افتراق بين الموقفين ، وان السياسة الامريكية لا تزال تسير بمحاذاة السياسة الاسرائيلية ومعها فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية . ومعظم الدلائل تشير الى ان اي افتراق ولو ضئيل لن يحدث خلال الفترة القريصة القادمة . وبالتالي تصبح اي مراهنة على امكان احداث تغيير في الموقف الامريكى ازاء المسألة الفلسطينية مراهنة خاسرة ولا تقوم الا على فراغ .

لقد فشلت محاولة بعض الدول العربية في الحصول على قرار فلسطيني معتدل من مجلس الامن بدون فيتو امريكى عندما جرى بحث المسألة الفلسطينية في مجلس الامن في شهر كانون الثاني «يناير» الماضي . ولقد جاء الفيتو الامريكى ضد مشروع القرار الذي قدمته دول عدم الانحياز ، ليؤكد باللموس ، ان الموقف الامريكى من المسألة الفلسطينية لا يزال هو هو ولن يتغير ، ولا يختلف عن الموقف الاسرائيلي المعلن كما يعبر عنه رابين .

الاحتمالات والامكانيات

يتضح مما تقدم انه على الرغم من بروز اهمية المسألة الفلسطينية في التسوية ، فان هذه الاهمية لم يجر التعبير عنها بما يتناسب واهميتها ، وان مجموع الحلول التي طرحت لحل هذه المسألة في نطاق مساعي التسوية الجارية الآن ، لا زالت تدور خارج اطار الحل الوطني لها ، وان اقصى ما يمكن ان تصل اليه هذه الحلول ، في ظل موازين القوى القائمة الآن ، هو القبول بدولة فلسطينية مجردة من السلاح ، لا تشكل نфия للنظام الهاشمي او اسقاطا له ولدوره السياسي في المنطقة ، وتقوم على اساس الاعتراف باسرائيل والقبول بالتعايش السلمي معها . ان مثل هذا الحل لا يرضي حتى الحد الادنى والضئيل جدا من الطموحات الوطنية الفلسطينية ، وبالتالي فانه سيكون مرفوضا من جميع القوى الوطنية الفلسطينية والعربية . ان امكانيات احباط مثل هذا الحل في هذه المرحلة لصالح تأمين الحد الادنى من الطموحات الوطنية للشعب الفلسطيني ، نظل مرهونة بما يمكن ان يحدث من تغيير على مواقع اطراف الصراع المختلفة خلال مباحثات التسوية . وما جرى خلال السنتين الماضيتين من محاولات بهذا الاتجاه ، يؤكد ان مثل هذه الامكانية ضعيفة ، فاي تغيير يمكن ان يحدث في ظل موازين القوى السائدة الآن ، وبعد عقد اتفاق سيناء سيظل تغييرا له امكانية تأثير